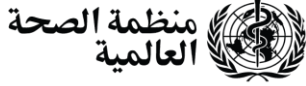


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

EXEC-CL 2025/49

أغسطس/آب 2025

إلى: جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي
وجهاً الاتصال التابعة للمنظمات الدولية التي تتمتع بصفة مراقب لدى الدستور الغذائي
من: أمانة هيئة الدستور الغذائي،
برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
الموضوع: طلب إبداء التعليقات على مؤشرات إطار الرصد للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة
2031-2026

آخر مهلة: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025

معلومات أساسية

- 1- اعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها السابعة والأربعين (2024) الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2031-2026، مع الإشارة إلى أن أمانة الدستور الغذائي ستقدم إطاراً للرصد خلال الدورة الثامنة والثمانين للجنة التنفيذية لاستعراضه¹ وخلال الدورة الثامنة والثمانين للجنة التنفيذية (2025)، أشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أن إطار الرصد المقترح سعى إلى عرض طريقة فعالة لتتبع التقدم المحرز مع إحقاق التوازن بين توافر البيانات والمنهجية والموارد المطلوبة في الوقت ذاته، وتضمن مسوّغاً منطقياً لكل مؤشر².
وأبدت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين تعليقات ووافقت على إطار الرصد المنقح على نحو ما هو وارد في المرفق الثاني بتقريرها³ وأحاطت علماً بأنه سيتم التماس تعليقات الأعضاء والمراقبين على إطار الرصد المنقح من خلال تعميم⁴.
- 2- وطلبت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين من أمانة الدستور الغذائي تقديم تعقيبات بشأن طرق قياس المؤشرات، وتقديم نسخة محدّثة من وسائل التحقق الواردة في إطار الرصد لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثمانين، وإدراج خطوط أساس للمؤشرات المستخدمة بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025.

¹ الفقرة 216 (3) من الوثيقة REP24/CAC.

² الوثيقة CX/EXEC 25/88/3.

³ المرفق الثاني في الوثيقة REP25/EXEC1.

⁴ الفقرة 82 من الوثيقة REP25/EXEC1.

- 4- ولمساعدة اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثمانين على إجراء الاستعراض، أعدت أمانة الدستور الغذائي أساساً منطقيًا لكل من المؤشرات المقترحة استنادًا إلى مناقشات الدورة الثامنة والثمانين للجنة التنفيذية، وترد جميعها في الملحق الأول بهذا التعميم.
- 5- وسيُعقد اجتماعٌ تمهيدى لمجموعة عمل قبل انعقاد الدورة التاسعة والثمانين للجنة التنفيذية من أجل استعراض التعليقات الواردة ردًا على هذا التعميم.

طلب تقديم التعليقات

- 6- تم تحميل إطار الرصد للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 على نظام التعليقات الإلكتروني للدستور الغذائي⁵ وفقًا للإرشادات الواردة في الفقرات من 7 إلى 11.
- 7- وينبغي أن تشير التعليقات إلى ما إذا كانت المؤشرات المقترحة ملائمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج ذات الصلة، وفي خلاف ذلك، ينبغي عندها تقديم اقتراحات بديلة.
- 8- ويُشجّع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون على إبداء تعليقاتهم ردًا على هذا التعميم⁶ تسهياً لعملية اتخاذ القرارات خلال الدورة التاسعة والثمانين للجنة التنفيذية.

توجيهات بشأن تقديم التعليقات

- 9- ينبغي تقديم التعليقات عبر جهات الاتصال التابعة للأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي وذلك باستخدام نظام التعليقات الإلكتروني.
- 10- ويمكن لجهات الاتصال التابعة للأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تسجيل الدخول إلى نظام التعليقات الإلكتروني والوصول إلى الوثيقة المفتوحة لإبداء التعليقات من خلال اختيار "دخول" (Enter) في صفحة "مراجعاتي" (My reviews)، المتاحة بعد الدخول إلى النظام.
- 11- ويُطلب من جهات الاتصال التابعة للأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تقديم تعليقات عامة على مستوى الوثيقة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التوجيهات حول فئات وأنواع التعليقات في قسم "الأسئلة المتكررة" (FAQs) في نظام التعليقات الإلكتروني⁷.
- 12- ويمكن أيضًا الاطلاع على الموارد الأخرى لنظام التعليقات الإلكتروني، بما في ذلك دليل المستخدم والدليل الموجز، على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي⁸.
- 13- بالإمكان طرح أي أسئلة بشأن نظام التعليقات الإلكتروني بالكتابة عبر البريد الإلكتروني إلى: Codex-OCS@fao.org.

⁵ <https://ocs.codexalimentarius.org>

⁶ https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/circular-letters/ar/pdf.06-11-http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/codexalimentarius/doc/OCS/Codex_OCS_FAQs_2017

⁷ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/ocs/ar/>

⁸

الملحق الأول - الأساس المنطقي (كما أوضحتها أمانة الدستور الغذائي استنادًا إلى مناقشات اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين)

<p>المؤشر المقترح</p> <p>(يشار إلى المؤشرات المنقولة من إطار الرصد والتقييم السابق بعلامة *)</p>	<p>الأساس المنطقي (كما أوضحتها أمانة الدستور الغذائي استنادًا إلى مناقشات اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين)</p>
<p>يمكن تحقيق هذه النتيجة من خلال تعزيز أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق واستخدام الأنشطة (مثل تقارير الاستشراف، والتوقعات الخاصة بالأغذية، والعوامل المؤثرة على أسواق الأغذية والأعلاف، والتدفقات التجارية، وما إلى ذلك) التي تضطلع بها منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في جميع الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي من أجل توجيه تخطيط عملها واتخاذ قرارات بشأن ترتيب الأولويات أو وضع المواصفات. ويمكن رصد ذلك من خلال النظر في ما إذا كانت المناقشات والعمل في لجان الدستور الغذائي والفعاليات ذات الصلة قد استخدمت هذه المعلومات.</p>	<p>المؤشر 1-1-1 نسبة دورات لجان الدستور الغذائي التي استُخدمت فيها أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق لتوجيه تخطيط العمل وترتيب الأولويات.</p>
<p>تتعلق هذه النتيجة بإسداء المشورة العلمية إلى الدستور الغذائي. ولجان الدستور الغذائي مكلفة بطلب الحصول على المشورة العلمية. وتُعد هذه المشورة حاسمة في وضع المواصفات وتؤثر أيضًا على وتيرة وضع هذه المواصفات. ومن شأن رصد الوقت اللازم لإسداء المشورة العلمية المطلوبة من قبل لجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية إلى لجان الدستور الغذائي أن يتيح تحديد الاتجاهات وحالات التأخير المحتملة في إسداء المشورة العلمية، مما يشير إلى المجالات التي تتطلب مزيدًا من التحقيق.</p>	<p>المؤشر 1-2-1 الوقت اللازم للردّ على طلب للحصول على المشورة العلمية.</p>
<p>تتعلق هذه النتيجة بإعداد أو تنقيح المواصفات القائمة على أسس علمية. ويمكن أن تساهم العلوم أيضًا في إلغاء المواصفات. وهناك بُعد كمي يجري قياسه حاليًا لمجلة الدستور الغذائي (سجلات الأداء) ويتمثل في العدد الإجمالي للمواصفات الكمية التي يتم اعتمادها كل عام. ونظرًا إلى أن وضع المواصفات الكمية (أي الحدود القصوى والحدود القصوى للمخلفات) أو تنقيحها أو إلغاؤها يستند مباشرة إلى المشورة العلمية، يُقترح استخدامها كمؤشر لهذه النتيجة.</p>	<p>المؤشر 1-3-1 عدد المواصفات الكمية التي اعتمدها الهيئة أو ألغتها.</p>

<p>أعدّ هذا المؤشر في إطار الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. ومع أن التركيز كان آنذاك منصباً على القضايا الناشئة، اعتُبر أنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل تقييم الوقت اللازم لتحويل جميع الأعمال الجديدة المعتمدة إلى نصوص جديدة أو منقحة للدستور الغذائي.</p>	<p>*المؤشر 1-4-1 الوقت المستغرق حتى تُسفر الأعمال الجديدة المعتمدة عن نصوص مُنقحة أو جديدة للدستور الغذائي.</p>
<p>تتعلق هذه النتيجة بضمان وجود نظم وممارسات تتيح وضع مواصفات ووثائق الدستور الغذائي التي تدعم وضع المواصفات وإتاحتها في الوقت المناسب. لذلك، يُقترح اعتماد أبعاد مثل توزيع الوثائق في الوقت المناسب (المستخدمة بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025)، ومعدل نشر المواصفات بجميع اللغات، كوسيلة لرصد هذه النتيجة. ونظرًا إلى أهمية نشر تقارير أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في الوقت المناسب لتسهيل إجراء مناقشات مستنيرة في الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي ووضع مواصفات الدستور الغذائي وإتاحتها في الوقت المناسب، فإن هذا البُعد ينعكس أيضًا في المؤشر.</p>	<p>المؤشر 1-1-2 النسبة المئوية من المواصفات المنشورة باللغة الإنكليزية في غضون شهر واحد بعد اعتمادها من جانب الهيئة.</p> <p>المؤشر 2-1-2 النسبة المئوية للمواصفات المنشورة بجميع لغات العمل في غضون سنة واحدة من اعتمادها من جانب الهيئة.</p> <p>المؤشر 3-1-2 نسبة وثائق العمل، بما في ذلك تقارير أجهزة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الموزعة قبل شهرين على الأقل من الاجتماع، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي.</p>
<p>هذا المؤشر هو محاولة أولية لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه النتيجة بشكل كمي، مع ملاحظة أن لجان الدستور الغذائي ليست ملزمة جميعها بتطبيق هذه الآليات. ولا يشمل هذا المؤشر لجان التنسيق.</p>	<p>المؤشر 1-2-2 نسبة لجان الدستور الغذائي التي تطبق آليات الترتيب بحسب الأولوية لتقييم اقتراحات العمل.</p>
<p>تتعلق هذه النتيجة بتعزيز قدرات الرؤساء والمنسقين والجهات المضيفة وجهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي والمندوبين. ويمكن أن يتحقق ذلك بطرق شتى على المستوى المتعدد الأطراف أو الثنائي، وسيكون من الصعب تتبع ذلك. وبالتالي، تسهياً لعملية الرصد، يُقترح استخدام مؤشر عدد الأشخاص الذين تلقوا تدريباً من أمانة الدستور الغذائي.</p>	<p>المؤشر 1-3-2 عدد الأشخاص الذين دربتهم أمانة الدستور الغذائي سنويًا.</p>

<p>في محاولة لتلبية الحاجة إلى توسيع نطاق تتبع جهود التدريب، يُقترح تتبع عدد الأشخاص الذين تابعوا دورة التعلّم الإلكتروني للدستور الغذائي، مع الإشارة إلى أن هذه الدورة كانت أداة ملائمة ومتاحة لتنمية القدرات.</p>	<p>المؤشر 2-3-2 عدد الأشخاص الذين شاركوا في دورة التعلّم الإلكتروني للدستور الغذائي.</p>
<p>يمكن أن تكون عمليات تقييم الرضا مؤشراً على قُدرات الرؤساء والجهات المضيفة وأمانات الدستور الغذائي. وقد تمّ بالفعل جمع هذه المعلومات من خلال الدراسات الاستقصائية التي تلي الاجتماعات واستُخدم هذا المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، ويمكن بالتالي ترحيله.</p>	<p>*المؤشر 3-3-2 تقييمات الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء، والجهات المضيفة، وأمانات هيئة الدستور الغذائي.</p>
<p>تُقترح ثلاثة مؤشرات للتحقق مما إذا كان أعضاء الدستور الغذائي قادرين على المشاركة بفعالية وبشكل مُستدام في جميع مراحل عملية وضع المواصفات. وقد استُخدم مؤشران اثنان من هذه المؤشرات في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. ويُقترح ترحيل هذه المؤشرات. وبالنظر إلى الحاجة إلى تشجيع المزيد من الأعضاء على الاضطلاع بدور قيادي في الدستور الغذائي، اقترح تحديد الأعضاء الذين اضطلعوا بأدوار قيادية في مجموعات العمل الإلكترونية.</p>	<p>*المؤشر 1-4-2 عدد الأعضاء المشاركين في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين</p> <p>المؤشر 2-4-2: عدد مختلف الأعضاء الذين ترأسوا أو شاركوا في رئاسة مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين.</p> <p>*المؤشر 3-4-2 عدد الأعضاء المشاركين في الهيئة ولجان الدستور الغذائي وفرق المهام النشطة.</p>
<p>هذه النتيجة جديدة ويُقترح أن ينعكس هذا البُعد في مستوى المشاركة بين الدستور الغذائي (اللجان وأمانة الدستور الغذائي) والمنظمات الدولية المعنية. ويستند بالتالي المؤشر المقترح إلى اجتماعات أمانة الدستور الغذائي مع المنظمات الدولية والتقارير عن المهام الرسمية.</p>	<p>المؤشر 1-1-3 عدد المنظمات الدولية التي تعاملت معها أمانة الدستور الغذائي رسمياً من خلال الاجتماعات الثنائية وحلقات العمل وما إلى ذلك خلال فترة السنتين.</p>
<p>هذه النتيجة جديدة ويقترح قياسها من خلال تتبع الفرص المتاحة للمنظمات الدولية في لجان الدستور الغذائي لتقديم معلومات عن عملها في ما يتعلق بالدستور الغذائي.</p>	<p>المؤشر 1-2-3 عدد المنظمات الدولية التي عرضت أعمالها أو قدمت إسهامات إلى لجان الدستور الغذائي</p>

	<p>(بما في ذلك تحديد الثغرات في النهج التي يمكن أن يساهم فيها الدستور الغذائي).</p>
<p>بما أنّ هذه النتيجة جديدة، يُقترح الإبلاغ عنها من خلال تقرير سردي بهدف إعداد مؤشر كمي في المستقبل.</p>	<p>النتيجة 3-3 تقرير سردي</p>
<p>يمكن قياس مساهمات المنظمات الدولية المعنية من خلال عدد المنظمات الدولية المشاركة في الهيئة وأجهزتها الفرعية وكذلك مساهمتها في أعمال الدستور الغذائي.</p>	<p>المؤشر 3-4-1 عدد المراقبين الذين ردّوا على التعاميم و/أو مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين. المؤشر 3-4-2 عدد المراقبين المشاركين في الهيئة، ولجان الدستور الغذائي وفرق المهام النشطة.</p>
<p>يمكن أيضًا قياس المساهمات من خلال النظر في عدد مواصفات الدستور الغذائي التي وُضعت بالتعاون مع جهاز أو منظمة حكومية دولية أخرى (كما هو مبين في القسم 7-1 من دليل الإجراءات الخطوط التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية في وضع المواصفات والنصوص ذات الصلة، حيث يشار إلى أن التعاون قد يشمل: (أ) التعاون في المراحل الأولية من صياغة مواصفة الدستور الغذائي أو نص ذي صلة؛ (ب) والتعاون من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في الاجتماعات).</p>	<p>المؤشر 3-4-3 عدد مواصفات الدستور الغذائي التي تم إعدادها بالتعاون مع جهاز حكومي دولي آخر أو منظمة حكومية دولية أخرى (كما هو محدد في القسم 7-1 من دليل الإجراءات).</p>
<p>تُقاس مكانة الدستور الغذائي والاعتراف به كجهاز دولي معني بوضع المواصفات الخاصة بالأغذية لحماية صحة المستهلكين وضمن ممارسات عادلة على مستوى الأعضاء من خلال الدراسة الاستقصائية السنوية للدستور الغذائي، وقد استُخدم هذا المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025.</p>	<p>*المؤشر 4-1-1 مدى اعتراف أعضاء الدستور الغذائي بنصوص الدستور الغذائي لتلبية احتياجاتهم ذات الأولوية في مجالي سلامة الأغذية وجودتها.</p>
<p>نظرًا إلى أهمية النظر في مكانة الدستور الغذائي على نطاق أوسع، اقترح أيضًا تتبّع الحضور الإلكتروني للدستور الغذائي لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه النتيجة.</p>	<p>المؤشر 4-1-2 الحضور الإلكتروني للدستور الغذائي</p>

<p>بما أنّ هذه النتيجة جديدة، يمكن أن يتمثل المؤشر المحتمل في عدد الإحالات إلى الدستور الغذائي في صكوك السياسات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والإعلان الوزاري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي صدر عن الاجتماع المنعقد في المملكة العربية السعودية، وقرارات المنظمة و/أو منظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والتقارير الرباعية، وغيرها.</p>	<p>المؤشر 4-2-1 عدد الإشارات المرجعية إلى الدستور الغذائي في صكوك السياسات الدولية.</p>
<p>التوحيد من خلال زيادة استخدام نصوص الدستور الغذائي لوضع النظم واللوائح التنظيمية الوطنية للرقابة على الأغذية من خلال الدراسة الاستقصائية السنوية للدستور الغذائي، وقد استُخدم هذا المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025.</p>	<p>*المؤشر 4-3-1 درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي.</p>